

النظام القانونى لعقود الغاز «دراسة مقارنة»

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في الحقوق مقدمة من الباحث

أيمن محمد نصر عبد الهادي

لجنة المناقشة والحكم على الرسالة:

الأستاذ الدكتور/ خالد سعد زغلول حلمى رئيساً وعضواً أستاذ المالية العامية وعميد كلية الحقوق جامعة السادات سابقاً

الأستاذ الدكتور/ رأفت إبراهيم فودة مشرفاً وعضواً

أستاذ القانون العام

كلية الحقوق -جامعة القاهرة

الأستاذ الدكتور/ سامى عبد الباقى عضواً أستاذ ورئيس قسم القانون التجارى

كلية الحقوق – جامعة القاهرة

۲۲۰۲م

بوسِلالهُ اللهُ ال

صَّنَانَ الْعُطَامِينَ،

سورة طه: [الآية ١١٤]

إهداء

إلى
روح والدتى ووالدى رحمة الله عليهما وغفر لهما واسكنهما الفردوس الأعلى
في الجنة.
إلى......
زوجتى رفيقة رحلة الكفاح عرفاناً بدورها وماتحملت
معى .
الى......
إلى......
إبنى العزيز وبنتى نابغة القانون .
إلى
أخوتى الأعــزاء جميعــاً .
المخلصــين جميعــاً .

شكر وتقدير

الحمد لله الواحد الأحد المستحق للحمد والثناء والصلاة والسلام على من لا نبي بعده, وبعد: فإنه بعد حمد الله سبحانه وتعالى وشكره، أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي الكبير الذي مدني بكل ما أوتي من قوة ودفع بي في طريق البحث:

إلى أستاذى الفاضل معالي الأستاذ الدكتور/ رأفت إبراهيم فودة – أستاذ القانون العام بكلية الحقوق – جامعة القاهرة ، لقبوله الإشراف على رسالتي، وتعاونه المستمر وتوجيهاته التي لا تنقطع في اتمام وانجاز هذه الدراسة المتواضعة.

له مني كل الشكر والتقدير والعرفان، أسال الله العلي القدير أن يمتعه بالصحة والعافية وأن يجزيه عنى خير الجزاء.

الباحث

مقدمــة

يحظى البترول والغاز بأهمية كبيرة ومكانة رفيعة في سوق الطاقة العالمية ، خاصة في ظل نمو الطلب العالمي على البترول ومنتجاته ؛ وذلك لمساهمته بنسب عالية في عدة قطاعات حيوية، واستخدامه في العديد من الخدمات والأغراض الإنسانية ، حتى قيل عنه " إذا كانت الحياة البشرية لاغنى لها عن الهواء فتقدمها لاغنى له عن البترول " (۱)

ولقد احتلت الدول العربية – منذ عقود ماضية – مركز الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة العالمية ؛ نظرًا لامتلاكها لاحتياطيات ضخمة ومؤكدة من النفط والغاز الطبيعى في العالم ؛ وهو ما يجعلها شريكا رئيسيا ومؤثرا في الاقتصاد العالمي لعقود قادمة ، وتعتبر العقود البترولية المبرمة بين الدول العربية وكبرى شركات البترول الأجنبية لاستغلال البترول والغاز ، من أقدم العقود التي تم إبرامها في هذا الصدد ، والتي يرجع بعضها إلى أكثر من قرن (۱) .

ومرد ذلك للمزايا العديدة التى يتمتع بها البترول والغاز الطبيعى العربى عن غيره، والتى من أهمها غزارة إنتاجه وسهولة استخراجه وانخفاض تكاليف إنتاجه (۱۳) ولذلك كان محلاً للصراع العالمى بين الدول الكبرى من أجل استغلاله والهيمنة عليه.

وإذا كان من غير الممكن تجاهل أو إغفال تأثير كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية – وعلى وجه الخصوص الظروف السياسية (1) – التي

⁽١) انظر د. حسن نور الدين : العرب والبترول ، معهد الإنماء العربي ، الطبعة الأولى ، العرب ١٩٨٧ ، ص ١ .

⁽۲) فعلى مستوى الدول العربية ، تعتبر الاتفاقية البترولية المبرمة بين الحكومة المصرية وشركة آبار الزيوت الإنجليزية المصرية ، في ۲۱ أغسطس عام ۱۹۱۲ ، من أولى الاتفاقيات العربية ، أما في العراق فإن أول اتفاقية بترولية تم إبرامها كانت في عام ۱۹۲۵ بين الحكومة العراقية وشركة البترول التركية – والتي أصبحت فيما بعد شركة نفط العراق ، راجع في ذلك : د. كامل السامرائي : القوانين الخاصة بالنفط ، المكتبة الأهلية ، بغداد ٢٠ ص ٢ - ٣٠٠ .

⁽٣) انظر د. يسرى محمد أبو العلا: نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل ، دراسة تاريخية اقتصادية وسياسية مع الإشارة للنماذج التشريعية البترولية العالمية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، الأسكندرية ٢٠٠٨ ، ص ٢٨-٢٩ .

⁽٤) ويظهر تأثير الظروف السياسية على اتفاقيات الامتياز البترولي في التنافس والتناحر الشديدين بين الدول الأجنبية الكبرى على استغلال بترول المنطقة العربية ، لدرجة =

خطة الرسالة :
الفصل الأول: أهمية عقود الغاز وطبيعتها القانونية
المبحث الأول: الأهمية الاقتصادية والسياسية لعقود الغاز
المطلب الأول: إنتاج مصر من الغاز والأهمية الاقتصادية
المطلب الثاني:الأهمية السياسية لعقود الغاز
المبحث الثاني:ملكية الغاز والسيادة عليه في النظم القانونية
المطلب الأول:موقف الدساتير من حق الدولة على ثرواتها البترولية وسيادتها عليها
٧٤
الفرع الأول:مفهوم سيادة الدولة على ثرواتها الطبيعية
الفرع الثانى:نظام الملكية العامة للغاز
الفرع الثالث:الملكية المشتركة لموارد المنطقة الدولية في أعالى البحار ٦٠
المطلب الثاني:حق الدولة على الثروات الغازية في الدستور
الفرع الأول:حق الدولة على الثروات الطبيعية في الدساتير المصرية ٦٣
الفرع الثاني:حق الدولة على الثروات الطبيعية في النظم المقارنة ٦٥
المطلب الثالث:الصلاحيات الناجمة عن حق ملكية الدولة للثروات البترولية والغاز . ٦٧
الفرع الأول:حق الدولة في التصرف بحرية في مواردها الطبيعية ٦٧
الفرع الثاني:الحق في استخدام الموارد الطبيعية لأغراض التنمية الوطنية ٧٢
المبحث الثالث:ماهية عقود الغاز وطبيعتها القانونية والقيود الدستورية الواردة عليها
٩٠
المطلب الأول:ماهية عقود الغازوطبيعتها القانونية

الفرع الأول: (تعريف عقد الغاز)
الفرع الثاني:مقومات العقود الغازية
الفرع الثالث:مدى انطباق شروط العقد الإدارى على عقود الغاز
الفرع الرابع: الضمانات التشريعية المقررة بقوانين
الفصل الثانى: الكيانات القائمة على نشاط الغاز في جمهورية مصر العربية
المبحث الأول:النظام القانوني للهيئة المصرية العامة للبترول ودورها في اتفاقيات
وعقود الغاز
المطلب الأول:النظام القانوني للهيئة المصرية العامة للبترول
الفرع الأول: القانون المنشىء للهيئة المصرية العامة للبترول ١٤٤
الفرع الثانى:التشكيل الداخلى للهيئة المصرية العامة للبترول١٥١
الفرع الثالث:الكيانات المقارنة للنظام المصرى
الفرع الرابع: اختصاصات الهيئة المصرية العامة للبترول وملامح استقلالها ١٦٨
الفرع الخامس:الطبيعة القانونية للهيئة المصرية العامة للبترول١٧١
المطلب الثانى:علاقة هيئة البترول بالمجلس الأعلى لقطاع البترول والوزارة في عقود
الغاز علاقة هيئة البترول بالمجلس الأعلى لقطاع البترول في عقود الغاز١٧٤
الفرع الثانى:علاقة هيئة البترول بوزارة البترول في الاتفاقيات البترولية١٧٩
المبحث الثاني:الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)
المطلب الأول:النظام القانوني للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية (إيجاس)
١٨٦
الفرع الأول:القانون المنشىء للشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية١٨٧

الفرع الثانى:اختصاصات الشركة المصرية القابضة للغازات الطبيعية١٨٩
المطلب الثاني:الشركة المنبثقة عن الشركة القابضة في عقود الغاز (الشركة القائمة
بالعمليات)
الفرع الأول:تعريف الشركة القائمة بالعمليات
الفرع الثاني: اسم الشركة القائمة بالعمليات
الفرع الثالث:النظام المالى للشركة
الفرع الخامس:مسئولية الشركة القائمة بالعمليات
المبحث الثالث:جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز
المطلب الأول:النظام القانوني لجهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز
الفرع الأول:تعريف جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز
الفرع الثاني:تشكيل مجلس الإدارة واختصاصاته
الفرع الثالث:الموارد المالية لجهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز
الفرع الرابع: اختصاصات جهاز تنظيم أنشطة سوق الغاز
الفرع الأول:حظر مزاولة أى من أنشطة سوق الغاز دون الحصول على ترخيص
من الجهاز
الفرع الثانى: الإجراءات اللازمة للحصول على تراخيص مزاولة نشاط الغاز٢١٨
المطلب الثالث:أنشطة سوق الغاز
الفرع الأول: تنظيم أنشطة سوق الغاز
الفرع الثاني:المشاركون في سوق الغاز
الفرع الثالث:فصل الأنشطة

الفرع الرابع:حقوق أطراف سوق الغاز
الفرع الخامس:العقوبات
المبحث الأول:أطراف عقد الغاز
المطلب الأول:المقصود بالطرف الوطنى في اتفاقيات الغاز
المطلب الثاني:المقصود بالطرف الأجنبي في عقود الغاز
المبحث الثاني:حقوق الطرف الوطني في اتفاقيات الغاز
المطلب الأول : ملكية أدوات الإنتاج بعد دفع تكاليف الإنتاج
المطلب الثانى : حق الدولة أو الطرف الوطنى فى فرائض مالية
المطلب الثالث: حق الطرف الوطنى في تعديل وإلغاء الإتفاقية
المطلب الرابع: حق الطرف الوطنى في الإستيلاء على كل أو جزء من الإنتاج٢٥٢
المطلب الخامس : حق الطرف الوطنى على منطقة البحث في حالة تخلى المقاول عنها
707
المطلب السادس : حق الدولة في الرقابة والإشراف على المتعاقد أثناء تنفيذ إلتزامه
707
المطلب السابع : حقوق التوظيف وتدريب أفراد جمهورية مصر العربية٢٥٢
المطلب الأول:ملكية أدوات الإنتاج بعد دفع تكاليف الإنتاج
الفرع الأول:موقف القانون المصرى من ملكية أدوات الإنتاج٢٥٧
الفرع الثاني:ملكية أدوات الإنتاج في بعض الأنظمة المقارنة
المطلب الثاني:حق "الطرف الوطني " في فرائض مالية
الفرع الأول:المنح في اتفاقيات جمهورية مصر العربية

الفرع الثاني:المنح في الاتفاقيات المقارنة
الفرع الثالث:الرسوم والضرائب والإتاوة أو الربع
المطلب الثالث:حق الطرف الوطنى في تعديل وإلغاء الاتفاقية
الفرع الأول:حق الدولة في تعديل العقد "الاتفاقية "
الفرع الثاني:حق الطرف الوطني في إلغاء الاتفاقية
المطلب الرابع:حق الدولة "الطرف الوطنى " في الاستيلاء على كل أو جزء من الإنتاج
٣٠٢
المطلب الخامس:حق الطرف الوطني على منطقة البحث في حالة تخلى المقاول عنها
٣٠٨
المطلب السادس: حق " الطرف الوطنى " في الرقابة والإشراف على المتعاقد أثناء تنفيذ
التزامه
المطلب السابع:حقوق التوظيف وتدريب أفراد جمهورية مصر العربية
المبحث الثالث:حقوق الشركة الأجنبية
المطلب الأول:حق الطرف الأجنبي في البحث والاكتشاف والإنتاج
المطلب الثاني:حق الطرف الأجنبي في ملكية الغاز المنتج
الفرع الأول:حق الطرف الأجنبى في ملكية الغاز المنتج
الفرع الثاني:التزام الشريك الأجنبي بمعالجة الغاز المنتج
الفرع الثالث:حق الطرف الأجنبى في نقل وتصدير الغاز
المطلب الثالث:حق الطرف الأجنبى في تشغيل الأجانب
المطلب الرابع:حق الطرف الأجنبى في الإعفاءات الجمركية

المطلب الخامس: حق الطرف الأجنبى في التنازل عن العقد
المطلب السادس:التزام الطرف الأجنبي في المحافظة على البترول والغاز وحمايتهما
٣٧٥
المطلب السابع: شرط الثبات التشريعي وعدم المساس بعقود الغاز
الفرع الأول:ماهية شرط الثبات التشريعي وعدم المساس بالعقد ومبرراته ٣٨٣
الفرع الثاني:القيمة القانونية لشرط الثبات التشريعي وعدم المساس بآثاره.
٤٠٢
الفرع الثالث: الآثار القانونية المترتبة على شروط الثبات التشريعي ٢١٠
الفرع الرابع:نظرية عمل الأمير وعلاقتها بشرط الثبات التشريعي عمل الأمير
بالمعنى الواسع:
فصل الرابع: أنواع عقود الغاز
المبحث الأول:عقود الامتياز
المطلب الأول:معنى الامتياز في العلاقات الدولية
الفرع الأول:تغطية الاتفاقية معظم مساحة إقليم الدولة
الفرع الثاني:تغطية الاتفاقية مناطق معينة في إقليم الدولة
المطلب الثاني:عقود الامتياز في صورتها الأولى
المطلب الثالث:تطور فكرة المشاركة في الامتياز
الفرع الأول:فكرة تعديل الامتيازات في منظمة الأوبك
الفرع الثاني: اتفاق نيوبورك
المطلب الرابع: التعديلات التي أدخلت على عقود الامتياز الأولى

الفرع الأول: الأخذ بنظام مناصفة الأرباح
الفرع الثاني:مسالة تنفيق الإتاوة
الفرع الثالث:نظام التخلي
الفرع الرابع:الأخذ بنظام المشاركة في عقود الامتياز القائمة
المبحث الثانى: الأشكال التعاقدية الجديدة في مجال البترول والغاز
المطلب الأول:عقد التنميه
الفرع الأول:المقصود بعقد التنمية
الفرع الثاني:أطراف عقد التنمية
الفرع الثالث:مدة عقد التنمية
الفرع الرابع: الالتزامات الناشئة عن عقد التنمية
الفرع الخامس:الحقوق الناشئة عن عقد التنمية
الفرع السادس: عقد التنمية في النظام المقارن (السعودية والكويت) ٩٣
المطلب الثاني: عقود المشاركة
المطلب الثالث:عقود المقاولة
الفرع الأول:مفهوم عقود المقاولة
الفرع الثاني:خصائص عقود المقاولة
الفرع الثالث:تقييم عقود المقاولة
المطلب الرابع:عقود اقتسام الإنتاج
الفرع الأول:مفهوم عقود اقتسام الإنتاج

الفرع الثاني:تقييم عقود اقتسام الإنتاج
المطلب الخامس:عقود الخدمات البترولية
نفصل الخامس: آليات فض منازعات عقود البترول والغاز
المطلب الأول: حدود رقابة القضاء الإداري بوجه خاص على حكم التحكيم بمناسبة
الطعن فيه بالبطلان
المطلب الثاني:الرقابة القضائية على عقود الغاز
الفرع الأول: اختصاص القضاء الإدارى بمنازعات العقود الإدارية بما فيها عقود
الغاز٨٤٥
الفرع الثاني:طبيعة اختصاص القضاء الإداري بمنازعات العقود الإدارية٥٥٤
بما فيها عقود الغاز
الفرع الثالث:صور منازعات العقد الإدارى وعقود الغاز الخاضعة لاختصاص
القضاء الكامل
المطلب الثالث: رقابة القضاء المصرى على عقود الغاز
المطلب الرابع:دور قضاء الدولة المصري بصدد مسائل التحكيم في مجال عقود الغاز
٥٧٩
المطلب الخامس:مظاهر مساعدة قضاء الدولة للتحكيم في القانون السعودي ٥٩٢
خلاصة:
المبحث الثاني:التحكيم في عقود الغاز
المطلب الأول: تعريف التحكيم
المطلب الثاني:أنواع التحكيم في عقود الغاز

٦٠٤	المطلب الثالث:تقييم نظام التحكيم
٦٠٤	الفرع الأول:مميزات نظام التحكيم
٦٠٦	الفرع الثاني:عيوب نظام التحكيم
٦٠٩	المبحث الثالث:الوسائل السياسية لتسوية منازعات عقود الغاز
711	المطلب الأول:دور البعثات الدبلوماسية والقنصلية في تسوية المنازعات
710	المطلب الثاني:الوسائل السياسية الأخرى لتسوية المنازعات
٦٢٤	قائمة المراجع
777	الفهرس:

مستخلص الرسالة

يحظى البترول والغاز بأهمية كبيرة ومكانة رفيعة فى سوق الطاقة العالمية ، خاصة فى ظل نمو الطلب العالمى على البترول ومنتجاته ؛ وذلك لمساهمته بنسب عالية فى عدة قطاعات حيوية، واستخدامه فى العديد من الخدمات والأغراض الإنسانية ، حتى قيل عنه " إذا كانت الحياة البشرية لاغنى لها عن الهواء فتقدمها لاغنى له عن البترول "

ولقد احتلت الدول العربية – منذ عقود ماضية – مركز الصدارة بالنسبة لمصادر الطاقة العالمية ؛ نظرًا لامتلاكها لاحتياطيات ضخمة ومؤكدة من النفط والغاز الطبيعى فى العالم ؛ وهو ما يجعلها شريكا رئيسيا ومؤثرا فى الاقتصاد العالمي لعقود قادمة ، وتعتبر العقود البترولية المبرمة بين الدول العربية وكبرى شركات البترول الأجنبية لاستغلال البترول والغاز، من أقدم العقود التي تم إبرامها في هذا الصدد ، والتي يرجع بعضها إلى أكثر من قرن.

ومرد ذلك للمزايا العديدة التى يتمتع بها البترول والغاز الطبيعى العربى عن غيره، والتى من أهمها غزارة إنتاجه وسهولة استخراجه وانخفاض تكاليف إنتاجه ؛ ولذلك كان محلاً للصراع العالمي بين الدول الكبرى من أجل استغلاله والهيمنة عليه.

وإذا كان من غير الممكن تجاهل أو إغفال تأثير كافة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية – وعلى وجه الخصوص الظروف السياسية – التى مرت بها الدول العربية على السلوك القانوني وخاصة في المجال البترولي ؛ فقد مرت صناعة البترول في الدول العربية بمراحل مختلفة تبعا للظروف السائدة في تلك الدول ، والتي انعكست على شكل الاتفاقيات البترولية التي أبرمتها الدول العربية مع تلك الشركات البترولية الكبري.

الكلمات الدالة:

الاقتصاد العالمي - مصادر الطاقة - العقود البترولية - الظروف الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية - صناعة البترول في الدول العربية - السلوك القانوني وخاصة في المجال البترولي.